أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "الفترة 1997-2017 أنموذجا"

ط.د لوالية فوزي
مخبر التكامل الاقتصادي الإفريقي، جامعة أحمد دراية بأدرار (الجزائر)
أ.طعيبة محمد سمير
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)
د.الجودي محمد علي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى أثر أدوات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2017، من خلال عملية التحليل الاقتصادي والإحصائي والقياسي.بعد أخذ نظرة عامة حول مجموعة من المفاهيم حول السياسة المالية وأهدافها وأهم أدواتها، بالإضافة إلى مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وأهم الطرق حسابه، جاءت الدراسة التطبيقية لتحليل الأثر بين أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة،النفقات العامة) والناتج المحلي الإجمالي من خلال التحليل الإحصائي والاقتصادي والقياسي، أظهرت النتائج أن الزيادة في الإيرادات العامة بمعدل وحدة واحدة أدت إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.93 وهذا ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية ،أما التوسع في النفقات العامة بوحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل قيمة 1.52 وهذا لا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract: This study aimed at the impact of fiscal policy instruments on Algeria's gross domestic product (GDP) during the period 1997-2017, through the process of economic, statistical and econometric analysis.After taking an overview of a range of concepts about fiscal policy, its objectives and its most important tools, as well as the concept of GDP and the most important methods of its calculation, the applied study to analyze the impact between the instruments of fiscal policy (public revenue, public expenditure) and the domestic product Total through statistical, economic and standard analysis, the results showed that the increase in public revenue at the rate of one unit resulted in an increase in

gross domestic product (GDP) of 0.93, which is consistent with the assumptions of economic theory, and the expansion of public expenditure by one unit leads to The increase in GDP equals 1.52 value and this is not consistent with the operative theory of economics.
Key words: fiscal policy , public revenue, public expenditure , GDP.

مقدمة :

تسعى الدول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية إحداهما السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدواتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعددة التي من ضمنها الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي إلى الاستقرار في اقتصاديات الدول، أما في الجزائر فقد احتلت السياسة المالية باهتمام معظم الاقتصاديين والباحثين وذلك بسبب الظروف المختلفة التي مرت بها نتيجة الإختلالات التي شهدتها جراء التحول إلى الاقتصاد السوق وخاصة في فترة التسعينات بالإضافة إلى محاولة الانضمام إلى منظمة العالمية التجارة ، لهذا فإن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني في إطار التحديات التي يواجهها داخليا وخارجيا.

لتحليل وتوضيح كل هذا، سنحاول من خلال هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2017 ؟

الإجابة عن هذا السؤال المهم تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المكملة، التي نحاول الإجابة عليها من خلال بحثنا، والمتمثلة في :

1- ما مفهوم السياسة المالية وأدواتها؟

2- ما المقصود بالناتج المحلي الإجمالي؟

3-ما أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2017؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية بحثنا، قمنا بصياغة الفرضيات الآتية :

- يوجد أثر إيجابي للنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي.
- يوجد أثر إيجابي للإيرادات العامة على الناتج المحلي الإجمالي.
- يوجد أثر إيجابي للسياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لأثر النفقات العامة والإيرادات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي إحدى المشكلات التي تواجه الدول في المحافظة على مستوى أمن لعجز الميزانية، وهذا بالتركيز على بعض النشاطات والمشاريع في عملية الإنفاق العام و المشاريع التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

أهداف الدارسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار ما إذا كان أدوات السياسة المالية لها أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى معرفة التطورات التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي.

حدود الدراسة :

تمثل الحدود الموضوعية في دور أثر السياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي أما الحدود المكانية فهي دراسة تطور أدوات السياسة المالية و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ، أما الحدود الزمنية للدراسة فشملت فترة **1997 –2017**.

منهج الدراسة:

لإنجاز هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهذا للإطلاع على الجوانب النظرية للسياسة المالية وأدواتها بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما الجانب التطبيقي تم استخدام النموذج القياسي الذي يسمح باختبار أثر أدوات السياسة المالية على الناتج المحلي بالاعتماد برنامج **Eviews**.

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

أعطى التحليل الاقتصادي من خلال النظرية العامة" لكينز" والإسهامات النظرية اللاحقة دوراً رئيسياً للسياسة المالية في معالجة التقلبات الاقتصادية، وقد اهتم الفكر الاقتصادي بدراسات عديدة حول هذه السياسة وخاصة بالنسبة لآلية التصحيح الذاتي المعتمدة أساساً على معطيات وأدوات السياسة المالية.[1]

وفي هذا السياق فإن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى بروز اصطلاح " السياسة المالية" فما هي هذه السياسة المالية وما أدواتها وما أهدافها .

1- مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية " **FISC**" وتعني حافظة النقود أو الخزانة.

وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي من المالية العامة وميزانية الدولة وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور **Alain.H .Hansen**، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكم نظراً لآن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسئولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثار متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.[2]

وتعرف السياسة المالية بأنها الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العامة مستخدمة أدوات مالية للتأثير على الاقتصاد الكلي وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.[3]

2- أدوات السياسة المالية

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات من أجل بلوغ أهدافها المسطرة ، وعليه سنحاول فيما يلي التعرف على هذه الأدوات [4]

2-1 الإيرادات العامة: هي مجموعة من المصادر المنوعة والمختلفة تستمد منها الدولة ما هي في حاجة إليه من أموال لسداد نفقاتها يمكن تقسيم إيرادات الدولة تبعا لمصادرها إلى عدة أقسام :

أولا: الإيرادات السيادية: إن قيام الحكومة بواجبها والمتمثل أساساً في توفير الدفاع والحماية العامة لكافة المواطنين هو مصدر سيادتها وحقها في الحكم فإذا أخلت بواجبها انتفى عنها حق السيادة، ومنه يأتي حقها في استقطاع أموال من الأفراد تسمى أحيانا " ضريبية **Tax**" وأحياناً " رسماً **FEC**" وأحياناً أخرى " إتاوة **Royalty**".

ثانيا: الإيرادات الاقتصادية:دخل الدولة من ممتلكاتها، أرباح المشروعات الاقتصادية، القروض العامة والتحويلات.

2-2 النفقات العامة: هي مبلغ نقدي يصدر من خزانة الدولة بغرض تلبية حاجة عامة، فالحكومة تؤدي خدمات عامة مختلفة حماية المواطنين وتحقيق الرفاهية العامة ومنه يستلزم أداء هذه الخدمات اتفاقا من جانب الحكومة.

3- آلية عمل السياسة المالية:

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في : [5]

3-1 حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية،. وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق :

- **زيادة مستوى الإنفاق العام:** والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.
- كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي .
- وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة الإنفاق مستوى العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

3-2 حالة التضخم الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ودور السياسة المالية أساساً في محالة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

- **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
- **رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب. ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار .

o **المزج بين الحالتين**: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

3- أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها: [6]

- **التوازن المالي**: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.
- **التوازن الاقتصادي**:ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط قطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، والعامة معاً إلى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.
- **التوازن الاجتماعي**: ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.
- **التوازن العام**: وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها : الضرائب، والقروض، والإعانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

المحور الثاني: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) من أكثر الأدوات استخداما لقياس الأداء الاقتصادي . حيث يعبر الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد في سنة ما .كما هو واضح من التعريف فإن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر تدفقا (Flow)وقد اشتركت فيه جميع عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع.

1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية لأي دولة، ويعرف بأنه قيمة السمع والخدمات النهائية التي المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون عام. [7] ويقصد

بكلمة المحلي أي الإنتاج داخل الاقتصاد بغض النظر عمن ينتجه.ويعرف" بأنه مقياس للنشاطات الاقتصادية المختلفة وأنه مقياس للنمو الاقتصادي ."وكلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر كلما كان مستوي معيشة السكان أكبر. هدف الناتج المحلي الإجمالي هو تحقيق معدل نمو اقتصادي بانتهاج السياسات والتدابير والتركيز عمى جانب العرض وانتهاج السياسة الداعمة للمقاطعات الإنتاجية وتنويع الإنتاج القومي .[8]

الطلب الكلي: هو إجمالي الإنفاق المخطط للمشترين كافة في اقتصاد معين ويتكون من حاصل جمع الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي +الإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال +الإنفاق الاستهلاكي للقطاع الحكومي +صافي الإنفاق الخارجي(إجمالي الصادرات–إجمالي الواردات).

العرض الكلي: يمثل العرض الكلي مجموع قيم السلع النهائية التي ينتجها المجتمع في فترة زمنية معينة. ويتحدد العرض الكلي بقدرة المجتمع على تحقيق التوظف التام لعناصر الإنتاج .

2- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي [9]

توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة الإنتاج وتحتوي على مسارين للتقدير، الأول: القيمة المضافة والثاني: القيمة النهائية ، وطريقة الإنفاق . تلك الطرق الثلاث تعطي في الأخير نفس النتيجة تماما. لكن تختلف في كيفية تقدير الإنتاج المحلي الإجمالي، فتقدير الإنتاج هو تقدير القيم النقدية لما يتم إنتاجه، وتقدير الدخل هو تقدير عوائد من قام بالإنتاج، وتقدير الإنفاق هو تقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج.

لكل طريقة حساب هناك بنود يتم عرضها وقد تحتوي بعض الطرق على أكثر من طريقة عرض، فطريقة الإنتاج تعرض بنودها بطريقتين، الأولى: حسب النشاط الاقتصادي والثانية: حسب القطاع التنظيمي. طريقة الدخل تحوي طريقتين لعرض بنودها أيضا، الأولى: إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج حسب النشاط والثانية: حسب هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي. أما طريقة الإنفاق تحوي طريقة واحدة وهي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

2-1 طريقة احتساب الإنتاج

– طريقة احتساب القيمة المضافة للسلعة

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية ثم تجمع هذه الإضافات لكافة قطاعات الاقتصاد للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

القيمـــة المضـــافة = قـيم الإنتـاج الإجمـالي – الاسـتهلاك الوسـيط + صـافي الضـرائب (ضـرائب – إعانات)

– طريقة احتساب القيمة النهائية للسلعة

في هـذه الطريقـة يـتم حسـاب النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن خـلال ضـرب الكميـة المنتجـة مـن كـل سـلعة أو خدمة نهائية خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول على الناتج المحلي الإجمالي.

– طريقة احتساب القيمة النهائية للسلعة

في هـذه الطريقـة يـتم حسـاب النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن خـلال ضـرب الكميـة المنتجـة مـن كـل سـلعة أو خدمة نهائية خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول على الناتج المحلي الإجمالي .

– طريقة احتساب الدخل

في هـذه الطريقـة يـتم حسـاب النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن خـلال مـا يتسـلمه العنصـر الإنتـاجي كـدخل، فنحصل بهذه الطريقة على الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.

النـاتج المحلـي الإجمـالي بطريقـة الـدخل = تعـويض المـوظفين (أجـور ورواتـب عنصـر العمـل) + إجمـالي فـائض الاسـتغلال (فـائض التشـغيل + إهـلال رأس المـال الثابـت+ صـافي الضـرائب (الضـرائب غـير المباشرة – الإعانات الإنتاجية)).

2-2 طريقة احتساب الإنفاق

في هـذه الطريقـة يـتم حسـاب النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن احتسـاب مجمـوع الإنفـاق النهـائي بأسـعار المشـترين الـذي حصـل عليـه العنصـر الإنتـاجي لقـاء إسـهامه في النـاتج المحلـي الإجمـالي. عـدد عناصـر الإنتـاج الـتي أسـهمت في العمليـة الإنتاجيـة يكـاد يكـون بمئـات الآلاف في الاقتصـاد الواحـد، بغيـة التبسيط نحـدد أجـزاء الإنفـاق حسـب إنفـاق كـل قطـاع مـن القطاعـات الإنتاجيـة، حيـث يقـوم كـل نـوع معين من هذه القطاعات بإنفاق معين بحيث يكون في مجموعه هو الناتج المحلي الإجمالي.

النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي بطريقـــة الإنفـــاق = الإنفـاق الاسـتهلاكي النهـائي الخـاص+ الإنفـاق الاسـتثماري(إجمـالي تكـوين رأس المـال الثابـت+ التغـير في المخـزون) + الإنفـاق الاسـتهلاكي النهـائي الحكومي+ صافي الإنفاق الخارجي (صادرت- واردات).

الجانب التطبيقي للدراسة

1- أنموذج الدراسة

- تحديد متغيرات الدراسة

لتحديد أثر السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي ، تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية :

الشكل رقم 01:أنموذج الدراسة

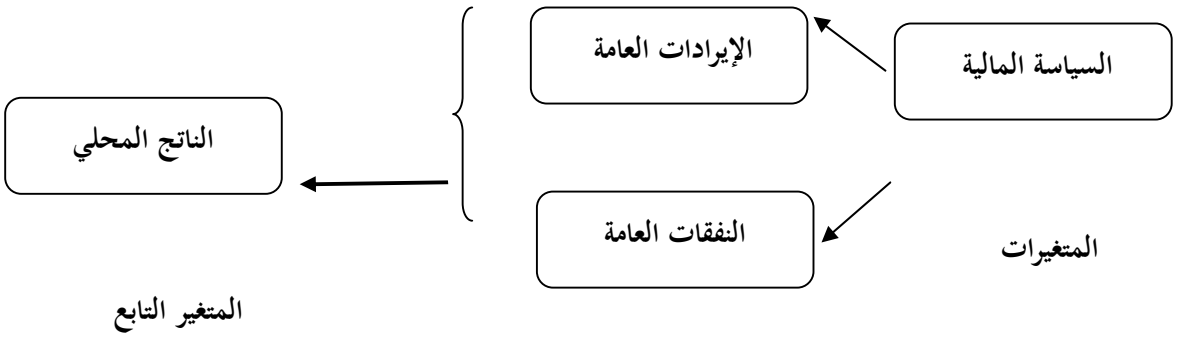

- **السياسة المالية:** تم استخدام متغير السياسة المالية كمتغير مستقل، وتم تمثيل ذلك بالمتغيرين الآتيين: الإيرادات العامة، والنفقات العامة، حث تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغيرات انطلاقا من الجدول رقم 1، ويرمز لهم ب X1 و X2.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من الجدول رقم 1، ويرمز له ب Y.

الجدول رقم 01:تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1997-2017)

(الوحدة : مليار دج)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي
1997	926.6	845.1	2780.2
1998	774.6	876.0	2830.2
1999	950.5	961.7	3248.2
2000	1578.1	1178.1	4098.8

4235.6	1321.0	1505.5	2001
4455.3	1550.6	1603.2	2002
5247.5	1690.2	1974.4	2003
6150.4	1891.8	2229.7	2004
7563.6	2052.0	3082.6	2005
8520.6	2453.0	3639.8	2006
9306.2	3108.5	3687.8	2007
11043.7	4191.0	5190.5	2008
9968.0	4263.3	3676.0	2009
11991.6	4466.9	4392.9	2010
14526.6	5853.6	5970.1	2011
16209.6	7058.1	6339.3	2012
16647.9	6024.1	5957.5	2013
17228.6	6995.7	5738.4	2014
16702.1	7656.3	5103.1	2015
17406.8	7297.5	5110.1	2016
18906.6	7389.3	6182.8	2017

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على تقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة

2002،2007،2008،2012،2015،2016،2017

2- النموذج القياسي للدراسة:

يتكون النموذج القياسي للدراسة من عنصرين هامين: النموذج الاقتصادي، النموذج القياسي.

- النموذج الاقتصادي:

يتشكل النموذج من الدالة التالية : **Y=F(X1.X2)**.

- النموذج القياسي:

يتشكل النموذج من المعادلة التالية: **Y= B0 + B1 X1 t+ B2 X2 t + Ut**

بحيث :

- **B0,B1,B2** تمثل معاملات النموذج .
- **U** حد الخطأ.

1- نتائج تقدير دالة السياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي

الجدول رقم 02 : نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 03/05/19 Time: 18:41
Sample: 1997 2017
Included observations: 21
No d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	872.3942	307.1678	2.840123	0.0109
X1	0.930873	0.205686	4.525688	0.0003
X2	1.521177	0.159802	9.519138	0.0000

R-squared	0.986809	Mean dependent var	9955.624
Adjusted R-squared	0.985344	S.D. dependent var	5628.252
S.E. of regression	681.3752	Akaike info criterion	16.01767
Sum squared resid	8356898.	Schwarz criterion	16.16688
Log likelihood	-165.1855	Hannan-Quinn criter.	16.05005
F-statistic	673.2987	Durbin-Watson stat	1.596083
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات **Eviews 9**

بناء على الجدل رقم 02 نجد :

- **R2 = 0.98** **R-2 = 0.98**
- **Durbin-Watson stat = 1.59**
- **Prob(F.statistic) = 0.000000**

المعادلة المقدرة :

Y = 872.394184174 + 0.930872583155*X1 + 1.52117678961*X2

التقييم الاقتصادي :

- إشارة معامل ثابت المعادلة موجب وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية .

- إشارة معامل الإيرادات العامة **X1** موجبة مما يدل على أن الزيادة في الإيرادات العامة تزيد من نسبة تحقيق معدلات الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن العلاقة بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية مما يثبت صحة النظرية .
- إشارة معامل النفقات العامة **X2** موجبة مما يدل عن وجود أثر إيجابي من التوسع في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي وفق علاقة طردية .
- معامل التحديد R^2 بلغت قيمته **0.98** ، مما يعني أن التغير الذي طرأ على الإيرادات العامة والنفقات يؤثران في التغير على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **%** **98** أما متبقي النسبة **%2** فهي مضمنه في متغيرات أخرى كمتغير حد الخطأ UT كما نلاحظ ان معامل R^{-2} بلغت قيمته **0.98** وهو يعتبر أكثر دقة من معامل التحديد .

- التقييم الإحصائي :

- معامل النموذج (ثابت المعادلة) ذو دلالة معنوية حيث بلغت درجة المعنوية **0.0109** .
- متغير الإيرادات العامة ذو دلالة معنوية، حيث بلغت درجة المعنوية **0.0003.**
- متغير النفقات العامة ذو دلالة معنوية، حيث بلغت درجة المعنوية **0.0000.**
- معامل فيشر F.statistic تساوي **0.000000** مما يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا، أي أن المتغيرات النفقات العامة والإيرادات العامة لهما أهمية قصوى في النموذج .

- التقييم القياسي:

1-اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

من خلال الجدول رقم **02** نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون **Durbin-Watson** حيث نجد أن قيمته تساوي أو تقترب من القيمة المعيارية **DW=2** ، إذ بلغت **1.59** في النموذج المقدر .

2-إختبار مشكلة اختلاف التباين

من خلال الجدول رقم **03** نلاحظ أن درجة الاحتمالية للنموذج بلغت **0.18** وهي أكبر من القيمة المعنوية **0.05** إنطلاقا من استخدام اختبار **White Heteroskedastici test** وبالتالي يعتبر غير معنوي .

وعليه نقول أن معادلة الانحدار المقدرة والمستخدمة لاختبار العلاقة لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك النتاج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية **0.05**.

الجدول رقم 03 : نتائج اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ UT

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	6.621481	Prob. F(5,15)	0.0019
Obs*R-squared	14.45215	Prob. Chi-Square(5)	0.0130
Scaled explained SS	7.467819	Prob. Chi-Square(5)	0.1881

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/06/19 Time: 19:56
Sample: 1997 2017
Included observations: 21
No d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	219644.4	256430.6	0.856545	0.4052
X1^2	0.116643	0.138219	0.843898	0.4120
X1*X2	-0.075993	0.180572	-0.420844	0.6798
X1	-220.7076	449.4947	-0.491013	0.6305
X2^2	0.022173	0.065759	0.337187	0.7406
X2	-13.13851	421.1100	-0.031200	0.9755

R-squared	0.688198	Mean dependent var	397947.5
Adjusted R-squared	0.584264	S.D. dependent var	483629.6
S.E. of regression	311832.9	Akaike info criterion	28.37328
Sum squared resid	1.46E+12	Schwarz criterion	28.67171
Log likelihood	-291.9194	Hannan-Quinn criter.	28.43805
F-statistic	6.621481	Durbin-Watson stat	2.241348
Prob(F-statistic)	0.001922		

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات **Eviews 9**

النتائج والتوصيات

من خلال دراستنا يمكننا الخروج بمجموعة من **النتائج** المهمة:

- بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بوجود أثر ايجابي للنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، تحققت، لأن الملاحظ أن التوسع في النفقات العامة بوحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل قيمة **1.52** وهذا لا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية .
- أما بخصوص الفرضية الثانية المتعلقة بوجود أثر ايجابي للإيرادات العامة على الناتج المحلي الإجمالي ، تحققت، لأن الملاحظ أن الزيادة في الإيرادات العامة بمعدل وحدة واحدة أدت إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة **0.93** وهذا ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية.

- أما بخصوص الفرضية الثالثة المتعلقة بوجد أثر إيجابي للسياسة المالية لها على الناتج المحلي الإجمالي، فقد تحققت لأن الملاحظ أن التغير الذي طرأ على الإيرادات العامة والنفقات يؤثران في التغير على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **% 98** أما متبقي النسبة **2 %** فهي مضمنه في متغيرات أخرى.

استنادا للمراجعة النظرية للدراسة وبناءا على نتائج ، فقد تمت **التوصية** بما يلي:

- توجيه الإيرادات العامة إلى نشاطات التي تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي .
- إيقاف النفقات العامة التي لا تحدث أي إضافة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي.
- اتباع سياسة مالية انكماشية نتيجة للتضخم التي تعيشه الجزائر.

الهوامش والإحالات:

1 هوشيار معروف،" **تحليل الاقتصاد الكلي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، 2005.، ص 267.

2 درواسي مسعود،" **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر 1990–2004** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2005، ص 48.

3 وليد عايب،" **سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي،الاقتصادي الجزائري نموذجا**"،مذكرة ماجستير في الاقتصاد،جامعة دمشق،2009،ص 31.

4 قادري نورية، ساكت فاطمة الزهراء،""**أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990–2016**"،مجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، المجلد 5 العدد 2،2018 ،ص 225.

5 اريالله محمد،"**السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،2011، ص ص:5-7.

6 سالكي سعاد،"**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة بعض دول المغرب العربي–**"، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، جامعة تلمسان،2011، ص 20.

7 أزاهر حسن محمد،" **تحليل القطاع الحقيقي باستخدام أساليب البرمجة المالية**" ، مجلة المصرفي ، العدد 72، بنك السودان، يونيو 2014، ص 13.

8 أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية للنشر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص ص: 31-32.

9 مهنـد بـن عبـد الملـك السـلمان،أحمد بـن بكـر البكـر،"**دراسـة وصـفية حـول النـاتج المحلـي الإجمـالي** "،مؤسسـة النقد العربي السعودي، فبراير 2016، ص ص 9-13.